

# الموقف الفرنسي من الأزمة المصرية - العثمانية ١٨١٠-١٨٣٨م (دراسة تاريخية)

م.د علي عبد المطلب علي خان المدني  
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

## ملخص البحث

اهتمت فرنسا بالواقع المصري باعتباره عمقاً استراتيجياً في المنطقة العربية عامة والإفريقية خاصة مما دفعها إلى الحرص على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر. بعد إن أصبحت الأخيرة تابعة للدولة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشر. وقد تكون البحث من ثلاث مباحث. إذ تناول المبحث الأول العلاقات المصرية - العثمانية وموقف فرنسا منها ١٨١٠- ١٨٣٨ فبين أن بلاد الشام من المناطق الحيوية والمهمة جغرافياً والاقتصادية مما دفع ذلك الوالي العثماني على مصر محمد علي باشا إلى الاهتمام بتلك البقعة وإعلان رغبته جعلها تحت أمره. منذ عام ١٨١٠.

أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان نتائج الحرب المصرية - العثمانية والموقف الفرنسي منها ١٨٣٣- ١٨٣٨. بارزا نتائج الانتصارات المصرية المتكررة والسريعة السلطان العثماني الذي كانت مخالفة لجميع التوقعات العسكرية للباب العالي.

وكان المبحث الثالث والأخير تحت عنوان المشاريع الاستقلالية في فكر محمد علي والموقف الفرنسي منها عام ١٨٣٨ بارزا آثار عملية بناء الدولة المصرية وزعيمها محمد علي الفكر الفرنسي. وتضمن البحث على أهم خاتمة والاستنتاجات بالإضافة إلى قائمة المصادر التي اعتمد عليها البحث.

## المقدمة

اهتمت فرنسا بالواقع المصري باعتباره عمقاً استراتيجياً في المنطقة العربية عامة والإفريقية خاصة مما دفعها إلى الحرص على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر. بعد إن أصبحت الأخيرة تابعة للدولة العثمانية في نهاية القرن

الخامس عشر. وكان لموقعها الاستراتيجي أثراً مهماً وسبباً أول من ذلك الاهتمام. إذ تمتعت بعمق قاري من خلال موقعها الذي منحها تلك الأهمية بعد إن أصبحت تمثل مركزاً دولياً للتجارة العالمية كونها تقع على أقصر طريق بري بين الشرق والغرب. فكان من الطبيعي أن تعمل فرنسا على تقوية أواصر العلاقة معها بواسطة عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن من خلالها المحافظة على مناطق نفوذ رئيسية والحصول على امتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن من خلالها النفوذ والسيطرة المباشرة عليها. وازداد ذلك الاهتمام بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م (١) والتي عمل رجالها على تقوية الروابط مع مصر. إذ لم يكتفوا بإقامة علاقات دبلوماسية. بل سعوا إلى السيطرة ألباشرة والتي توجت بحملتهم عليها عام ١٧٩٨م واحتلالها العسكري وكان من أهم تداعياتها بداية العلاقات المباشرة بين الشرق والغرب عامة والاحتكاك المباشر بين فرنسا ومصر. مستغلة تآزم العلاقات المصرية العثمانية والظروف المحيطة بها وكما يبينها المبحث الأول من البحث.

## المبحث الأول

### العلاقات المصرية - العثمانية وموقف فرنسا منها ١٨١٠-١٨٣٣م.

أولاً: البدايات الأولى للتوجه المصري نحو بلاد الشام: تعد بلاد الشام من المناطق الحيوية والمهمة جغرافياً واقتصادياً في العالم مما دفع الوالي العثماني لمصر محمد علي باشا (٢) إلى الاهتمام بتلك البقعة والتخطيط لجعلها تحت سيطرته المباشرة. مما دفعه إلى إعلان عن ضمها إلى حكمه منذ عام ١٨١٠. فطلب محاول اقناع السلطان العثماني محمود الثاني (٣) ضم إقليم الشام إلى مناطق نفوذه. بعد أن وجد في

الأمير بشير علي التحالف مع محمد علي في هذا العمل وإنها مستعدة لتقديم المساعدة مقابل الحصول على امتيازات معينة.

عمل محمد علي باشا على استغلال الضرر الذي كانت تسببها باتجاه إمكانية تحقيق السيطرة على إقليم بلاد الشام ما دعاه إلى الطلب وللمرة الثانية تعويضاً لخسائر الجيش المصري في حرب المورة (١٣). إلا أن السلطان العثماني رفض وبصورة أشد من سابقتها الاستجابة لطلبه معلنة معارضتها للفكرة بصورة كاملة وأنها تعمل على إيجاد الطرق والوسائل التي بموجبها تعويض المصريين عن هزيمتهم المعنوية والمالية.

اعتبرت فرنسا محمد علي رجلاً سياسياً يمكنها من خلالها مد نفوذها في المنطقة. بل ربما كانت تطمح إلى أن تراه على رأس إمبراطورية عربية حليفة لها في الشرق (١٤). كما أن القنصل الفرنسي دروفيتي (١٥) يشير إلى رغبة محمد علي في تحويل شرق البحر المتوسط إلى (بحيرة مصرية) وفضلاً عن ذلك فإنه كان يعتبر نفسه (أمل الحركة الإسلامية) (١٦). فقد كان يعرف جيداً أن فرنسا سترحب بإنشاء ملكة مستقلة وثابتة الأركان تشمل: بلاد الشام ومصر وجزيرة العرب. وتقع على الطريق المهم إلى الشرق أي طريق بريطانيا إلى الهند (١٧). وما لا شك فيه فقد كان لفرنسا نفوذ قوي في مصر ساعد على توطيد العلاقات بين البلدين وفي شتى المجالات فبالرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته محمد علي إزاء الحملة على الجزائر ورفضه للمشروع الفرنسي إلا أن ذلك لم يؤثر على مستوى العلاقات بينهما. فقام الضباط الفرنسيون بتنظيم الجيش المصري. وفي تلك المدة حضر إلى مصر عدد من مهندسي البحرية الفرنسية كان أبرزهم المسيو لوفي بور دي سيريزي (١٨) والمسيو بيسون (١٩). وكانت مهمتهم الإشراف على بناء وإعادة قطع الأسطول المصري (٢٠).

كما أرسلت بعثة عسكرية رسمية بقيادة الجنرال بوابيه لتدريب الجيش المصري. فضلاً عن ذلك فقد أصبح للخبراء الاقتصاديين الفرنسيين دور رئيس في انتعاش الحياة الاقتصادية المصرية والعمل على بناء الأسس العلمية على تطوير هذا الجانب بالاعتماد على الخبرات الفرنسية ومحاولة نقل الخبرات العلمية ووضع الخطط الهادفة للنهوض بهذا الجانب قدر المستطاع (٢١).

أما الجانب الفكري. أخذت فرنسا تبدي اهتماماً في مجال التعليم بشكل أساسي عاملة على وضع الاستراتيجيات ذات المدى البعيد لتحقيق هدف معين لسياستها الخاصة. فعملت على إرسال بعثاتها التعليمية بإنشاء المدارس. والتي بلغ عدد التلاميذ فيها ما يقارب تسعة آلاف تلميذ. وعلى ما يبدو فإن الحكومة الفرنسية كانت تعد مصر لمهمة مرسومة تاريخياً وفرنسياً تعمل على تحقيقها في الشرق العربي (٢٢).

سخرت الحكومة الفرنسية طموح ورغبة محمد علي الشديدة في ضم بلاد الشام منذ فترة طويلة إلى تحقيق مصالحها. إذ خاطب قنصلها في مصر دروفيتي حكومته مشيراً إلى نية محمد علي في الذهاب إلى بلاد الشام

تحقيق ذلك خدمة إلى مصالحه السياسية وإلى جانب تلك المصلحة سببين مهمين آخرين هما: الأول إنها ستكون بمثابة حاجز حصين بين مصر والدولة العثمانية إذا ما فكرت الأخيرة بمحاربتها (٢٣). وللأهمية الاقتصادية الكبيرة. إذ يتمتع بثروات وموارد عديدة كالتنقيب والنحاس والفحم والحرير والقمح والفواكه وغيرها. في الوقت الذي كانت فيه مصر تفتقر إلى تلك الموارد هذا من جانب ثانياً (٢٤).

وعلى ما يبدو فإن فرنسا كانت تشجع الأمير بشير الشهابي (٢٥) حاكم جبل لبنان على التحالف مع محمد علي في هذا المجال. وبعد انتهاء الحرب في بلاد اليونان (٢٦) وخروج القوات المصرية من المورة خالية الوفاض طالب محمد علي من السلطان عبد المجيد الثاني (٢٨) بأن يضيف إليه حكم بلاد الشام تعويضاً لما تعرض له الجيش المصري من خسائر في تلك الحرب. إلا أن السلطان العثماني رفض الاستجابة لطلبه بمنحه بلاد الشام ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية رفضت الاستجابة لذلك الطلب بشدة واعتبرته عاملاً مهماً يعمل على تقوية نفوذه ما يدفعه مستقبلاً إلى الخروج عن قبضتها والسير على طريق يخالف مصالحها (٢٩).

أثرت السياسة الراضية للدولة العثمانية على المخططات الاستراتيجية المستقبلية لمحمد علي الهادف من خلالها لضم الإقليم لنفوذه بكل الوسائل المتاحة التي تمكنه من تحقيق أهدافه ما دفعه جدياً بالتفكير في الاستحواذ على بلاد الشام بعد عام ١٨٢٥ حتى لو استدعى الأمر إلى استخدام القوة بعد أن تمكن أقتناع المقربين له العمل إلى جانبه على تحقيق الفكرة وأنه استطاع أن يكسب إلى جانبه أبرز المساعدين له المدعو عبد الله الجزار (٣٠). الذي أشتراط المساعدة في تحقيق ذلك المشروع تعيينه والياً على عكا شرطاً على محمد التوسط عند الباب العالي بعد أن حظي الأخير بالمكانة والاحترام فرحب بالفكرة مشترطاً أن يعمل الجزار على دعمه تحقيق مشاريعه التوسعية وتكوين جبهة وقد تم له ذلك (٣١).

كما استطاع محمد علي إدامة صلته بالأمير بشير الذي عبر عن استعداده العمل وتسخير جميع الإمكانيات التي تؤدي إلى التحقيق المخططات مقابل أن يعمل محمد علي باشا على تقوية صلاته مع القيادات العثمانية العليا وتقديم جميع المساعدات اللازمة عند الحاجة من أجل الوصول إلى غايته. وتشير بعض المصادر إلى أن محمد علي عرض على الأمير رغبته في الحصول على بلاد الشام فلم يبد أية معارضة تذكر. ونقل أحد القادة الفرنسيين ويدعى بوابيه رسالة إلى حكومته في باريس عام ١٨٢٥م مبين فيها طموح الرجل للسيطرة على الشام وأنه سيعمل في الاعتماد على الأصدقاء الذين وعدوه بتقديم الإمكانيات المعنوية والمالية وحتى العسكرية للوصول إلى تلك الرغبة قائلاً بهذا الصدد (.....) أن عزيز مصر يأمل في الاستيلاء على بلاد الشام بعد إنهاء حربه في اليونان وأن أمير جبل لبنان سوف يمدّه بعساكر ينظم منها جيشاً كبيراً (.....) (٣٢).

وان قراءة دقيقة للرسالة أعلاه تبين إن فرنسا كانت تشجع

محمد علي لاقى إعجاب الفرنسيين فوجد محمد علي الفرصة مناسبة لمهاجمة بلاد الشام خاصة بعد أن تضافرت عدة عوامل كان أبرزها المشادة التي وقعت بينه وبين عبد الله باشا الجزائر والتي صيدا بسبب رفض الأخير إعادة ستة آلاف فلاح مصري كانوا قد هربوا من التجنيد الإجباري وجنوا إليه. فضلا عن ذلك فإن عبد الله باشا قد شجع تحويل التجارة المصرية إلى صحراء سيناء بدلا من الموانئ المصرية. وأعاق توريد الأخشاب من بلاد الشام إلى مصر لغرض بناء الأسطول المصري كما أن عبد الله باشا رفض أيضا تسديد ما بذمته من ديون كان محمد علي قد دفعها عنه للسلطان العثماني كشرط لعودته إلى ولاية صيدا (٢٩).

في ذلك الوقت كانت الاتصالات واللقاءات تجري على قدم وساق بين محمد علي والدبلوماسيين الفرنسيين حول مستقبل الدولة العثمانية. حيث قال محمد علي للقنصل الفرنسي الجديد ميمو: «إن الدولة العثمانية معرضة الآن لأزمة خطيرة من تلك الأزمات التي تقرر مستقبل الأمم فهناك انشقاق وشيك الوقوع بين جزأين من الدولة ... وإذا ما تم هذا الانشقاق، استقر كيان البلاد العربية. إنها مهد الدين وبها الحرمين الشريفان وهي موطن الخلافة. وقد تلقى محمد علي من جميع أرجاء الدولة، رسائل يطلب المعونة والمساعدة» (٣٠).

ويتضح من تلك الاتصالات والاجتماعات التي جرت بين الطرفين مدى العلاقات الجيدة التي كانت قائمة بينهما. وعلى العكس من ذلك فإنه كان يخاف بأس بريطانيا التي كانت مرتابة من علاقاته مع فرنسا. وهذا ما كتبه قنصلها العام في القاهرة باك: «تري أي قيمة للصدقة التي يبيدها الباشا نحو الفرنسيين من الوجهة السياسية؟ وإذا فرضنا جدلاً أنها بلغت أعلى شأن بحكم شعور العرفان بالجميل الناشئ عن المن والمكرمات والإجلال الشخصي فما هو أثرها؟ لننزع إذا محمد علي يتذوق، في هدوء وهناء مزايها حبه لفرنسا» (٣١).

وفي سياق آخر، اتسمت العلاقة بين السلطان العثماني ومحمد علي بالتوتر، خصوصاً بعد أن رفض الأخير مساعدة السلطان في حربه ضد روسيا عام ١٨٢٨، وامتناعه عن تقديم المساعدة المالية للدولة العثمانية لتعويض الغرامة التي فرضت عليها بموجب معاهدة أدرنة عام ١٨٢٩. وفي الوقت نفسه رفض السلطان العثماني تعويض محمد علي عن الخسائر التي مني بها جيشه في حرب اليونان. لذلك كانت تلك الأسباب مبرراً كافياً لدى محمد علي لتجهيز حملته إلى بلاد الشام (٣٢).

- الحملة العسكرية المباشرة على بلاد الشام عام ١٨٣١ - ١٨٣٢ م:

أستعد محمد علي باشا إلى السيطرة على إقليم بلاد الشام بالطرق العسكرية. فبدء العمل على إعداد الحملة في تشرين الأول عام ١٨٣١. وكانت تتكون من ثلاثين ألف جندي وأسطول بحري ضخم. وقد أصدر أوامره إلى ابنه إبراهيم باشا (٣٣) بقيادة الحملة والتحرك نحو بلاد الشام. لكنه وفي

والسيطرة عليها فقال: (أن محمد علي يطمع في ولاية سورية وقد قال لي يوماً أنه لا يستبعد أن ينالها مقابل مبلغ من المال سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها خزانة السلطان) وعندما وجه محمد علي قواته إلى الحجاز لمحاربة الوهابيين تخوف دروفيتي أن يكون هدف هذه الحملة هي بلاد الشام فكتب: (إن جميع الاستعدادات التي يعدها الباشا تدل على أن الحملة سوف تخترق الصحراء وتصل إلى بلاد الشام). وكانت الحكومة الفرنسية مستعدة لتقديم العون والمساعدة لها (٣٤).

فضلاً عن ذلك فإنها أرادت من وراء وقوفها إلى جانب محمد علي أن تجد في مصر نقطة ارتكاز للعمل ضد المصالح البريطانية (٣٥). وتعويض المصريين عن هزيمتهم المعنوية والمالية والاستفادة من موقفها الإيجابي تجاه مصر لتدعيم سياستها في البحر المتوسط ومنطقة الشرق.

كان محمد علي يرى أن حدود مصر الطبيعية تقع في جبال طوروس وأن الذي يحكم مصر لا يكون آمناً عليها إلا إذا استولى على بلاد الشام أيضاً. وعندما كانت تجري المباحثات بين محمد علي والفرنسيين كان مستشاروه من الفرنسيين يؤكدون له دائماً: (أن حدود مصر الطبيعية يجب أن تكون جبال طوروس على أبواب آسيا الصغرى وليس صحراء العرب) (٣٥).

- الحملة العسكرية المباشرة لمحمد علي نحو بلاد الشام ١٨٣١ - ١٨٣٢ م:

يمكن القول إن فرنسا كانت تعد محمد علي لمهمة كبرى في الشرق لذلك عملت على مساعدته بكل الوسائل الممكنة لكي يكون في مستوى المهمة التي تطمح إليها. كما إنها تحملته مسؤولية أداء تلك المهمة وهي إقامة إمبراطورية عربية قاعدتها مصر. لذلك فإنها أخذت على عاتقها مهمة دعمه عسكرياً للقيام بحملته على بلاد الشام. وهي جزء من مخطط كبير تعمل عليه فرنسا لتلعب دوراً عالمياً من خلال علاقاتها مع مصر (٣٦). وهي بالتالي تعمل على تقليص النشاط البريطاني في هذه المنطقة. حتى إن الشاعر الفرنسي لامارتين ألقى خطاباً في مقر الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس في الأول من تموز عام ١٨٣٠ وقد جاء فيه: «انظروا إلى باشا مصر يبعث البلاد العربية... هو رسول الحضارة إلى الشرق وسيد مصر وبلاد العرب وسوريا... أن الإمبراطورية العربية سوف تقوم على أكمل وجه بالدور الذي فوته تركيا على نفسها» (٣٧).

وفي مثل هذه الظروف ازداد طموح محمد علي في الحصول على بلاد الشام من أجل توسيع دائرة نفوذه وإبعاد عاصمة بلاده عن الحدود العثمانية. وإلى ذلك يشير كلوت بك قائلاً: (إن ضم بلاد الشام إلى مصر كان ضرورياً لصون ممتلكات محمد علي. إذ لا يمكن إنشاء دولة مستقلة على ضفاف النيل بدون ضم بلاد الشام إلى مصر من ناحية وطرابلس وتونس من ناحية الغرب) (٣٨).

ومن الجدير بالإشارة إن ضم بلاد الشام وتوسيع إمبراطورية

إلى بلاد الشام. لذلك وقفت إلى جانب مصر في مسألة بلاد الشام للحفاظ على تواجدنا فيها (٣٨). وقد أعطت السياسة الفرنسية للرأي العام الفرنسي دوراً أساسياً في هذه المسألة فأراد الجميع مساعدة محمد علي وذلك لأن التراجع عن مساعدته يهدد التواجد الفرنسي في مصر والمنطقة بشكل عام أما عن الموقف الفرنسي من فتح القوات المصرية لحسن عكا. فإنه يمكن القول بأن الحكومة الفرنسية. والحقيقة أن حكومة لويس فيليب (٣٩) أرادت تقديم المساعدات المختلفة إلى مصر وإقامة العلاقات الجيدة معها من أجل تحقيق مصالحها الذاتية والخاصة. (٤٠).

وفي تلك الأثناء أصدر السلطان فرماناً أعلن فيه عصيان محمد علي وأمر بعزله عن ولاية مصر وتعيين والي آخر يدعى حسين باشا بدلاً عنه. ومنذ ذلك الحين أصبح العداء سافراً بين الباب العالي ومحمد علي (٤١).

ازداد العداء بين الجانبين خاصة بعد سقوط عكا بيد القوات المصرية الذي ترك أثراً كبيراً لدى الباب العالي محمود الثاني يستشعر بالخطر الداهم. وخاصة لعلمه بأن قوات مصر البرية والبحرية تفوق قواته عدداً وتنظيماً (٤٢).

واصل إبراهيم باشا تقدمه شمالاً. فتمكن من الاستيلاء على حماة وحلب في ١٥ تموز وفي تلك الأثناء انسحب الجيش العثماني إلى مضيق بيلان (٤٣). وقد تجمع هناك بقيادة حسين باشا. أما القوات المصرية فإنها توجهت إلى ذلك المضيق ودارت في بيلان معركة قوية بين الجانبين في ٢٩ تموز كانت نتيجتها انتصار الجيش المصري وإحراق الهزيمة بالجيش العثماني (٤٤). وهروب حسين باشا مع ما تبقى من قواته إلى إقليم أدنة (٤٥) غير أن الفرمان لم ينفذ واستمرت القوات المصرية في تقدمها شمالاً فتمكنت من السيطرة على دمشق في ١١ حزيران عام ١٨٣٢ كما سيطرت على بيروت وصيدا وصور. وبعد ذلك توجه إبراهيم باشا إلى حمص وبصحبته الأمير بشير الشهابي لقتال الجيش العثماني الذي تجمع هناك فدارت معركة بالقرب من حمص في ٨ تموز عام ١٨٣٢. وقد تمكنت القوات المصرية من دحر القوات العثمانية وأسر عدد من باشاواتها وكانت معظم الدول الأوروبية قلقة من الانتصارات المصرية المتتالية. وقد بدت الدبلوماسية الأوروبية بما في ذلك فرنسا مجمعة تقريباً على أن محمد علي لا يستطيع أن يطمع بأكثر من بلاد الشام وأن عليها تذكيره بذلك. ففي شهر أيلول عام ١٨٣٢ بعثت الحكومة الفرنسية برسالة إلى قنصلها في مصر ميمو تشير له فيها بأن محمد علي وقد سيطر الآن على معظم بلاد الشام يجب أن يعرف كيف يتوقف في الوقت المناسب وأن يتصرف بكل نجاح وحكمة كي يستحق مجداً آخر (٤٦).

وفي ذلك الوقت ذاته عزم محمد علي على معرفة نوايا الدول الأوروبية عموماً وفرنسا خصوصاً ليعرف موقفها ومدى الاعتماد عليها لتساعده في الحصول على بلاد الشام. إلا أن محمد علي كان يتجه بأنظاره إلى بريطانيا وحدها لأنها لم تكن تؤيد مشروعه. أما بالنسبة لفرنسا فإنه كان يعتقد بأنها

نفس الوقت طلب منه التقدم ببطء حسب تعليمات القنصل الفرنسي ميمو. وقد رافق إبراهيم باشا في قيادة الحملة كل من سليمان باشا الفرنسي وحنان البحري.

عمل محمد علي تقسيم الحملة بالجناحين بري وبحري. أذ حركت القوات المصرية نحو بلاد الشام في ٢٩ تشرين الأول عام ١٨٣١ عبر طريقين الأول في البر بقيادة إبراهيم باشا يكن الذي والثاني في البحر بقيادة إبراهيم باشا الكبير الذي عقد له لواء قيادة الجيوش البرية والبحرية فالتقى الجيشان في يافا ومن ثم انتقل إلى حيفا واتخذها مركزاً للقيادة العسكرية. بعد ذلك توجهت القوات المصرية نحو غزة وبيت المقدس حيث تمت السيطرة على هذه المدن بكل سهولة ودون أية مقاومة (٣٤).

بعد فترة قليلة توجه إلى ميناء عكا الحصين. وفرض الحصار على المدينة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٨٣١ وقد دام الحصار قرابة ستة أشهر ومنها عكا المفتاح الجنوبي لبلاد الشام. فتمت محاصرتها براً وبحراً فكان لابد من تعاون الأسطول لتخفيف الضغط الواقع على القوات البرية المصرية. وخلال مدة الحصار بعث محمد علي برسالة إلى عساكره يشد فيها من أزرهم ويشجعهم ويصبرهم على حمل مشقة التعب ويذكرهم دائماً ( بأن هذا التعب هو عين الراحة والشرف لكم ) تمكن إبراهيم باشا من إحكام سيطرته على تلك المدن جميعاً (٣٥). وبالرغم من إن الاعتقاد السائد لدى المراقبين الأوروبيين. وخصوصاً الفرنسيين منهم. الذين عبروا عن خشيتهم وكانوا يعتقدون أن إبراهيم باشا قد سلك طريقاً وعرّاً من غير تبصر وأن مغامرته هذه قد تؤدي في النهاية إلى القضاء عليه. خصوصاً وأن هذا الحصن كان قد شهد في وقت سابق إخفاق نابليون بونابرت نفسه .

وفي الوقت ذاته حاول محمد علي تفادي المصاعب التي يمكن أن تواجه قواته أمام حصون عكا. ليوثر طاقات جيشه فأوعز إلى ابنه إبراهيم بمحاولة استمالة رئيس مدفعية عكا وجنود عبد الله باشا بالنقود عن طريق دفع مرتباتهم المتأخرة. إلا أن إبراهيم باشا رفض الفكرة وفضل تشديد الحصار على القلعة (٣٦).

ورغم المقاومة الشديدة التي أبداه جيش عبد الله باشا إلا أن القوات المصرية تمكنت من فتح ثغرة في أسوار عكا سرعان ما اتسعت بفعل قوة الجيش المصري من جهة ومعاونة فرنسا ووقوفها إلى جانب مصر سياسياً وعسكرياً من جهة أخرى. فتمكنت القوات المصرية من دخول عكا وهزيمة جيش عبد الله باشا واستسلام المدينة في ٢٧ أيار عام ١٨٣٢ وقد أرسل إبراهيم باشا برسالة إلى والده يخبره فيها بفتح عكا (٣٧).

عملت الحكومة الفرنسية وبحكم علاقاتها الودية مع مصر على تشجيع ما قام به محمد علي. إلا أنها وفي الوقت نفسه كانت تنصحه بالاعتدال وعدم التسرع في اتخاذ قراراته وأن القنصل الفرنسي في مصر ألسيو ميمو كان يتردد باستمرار على بلاط الإسكندرية ويغالي في التودد له. فقد كان يتوقع أن جني التجارة الفرنسية فوائد جمة من امتداد النفوذ المصري

محمد علي. ويتبين ذلك الموقف بصورة أكثر وضوحاً في التقرير المنشور من قبل وزارة الخارجية الفرنسية عن محمد علي في عام ١٨٣٣ التي أكدت على تقديم جميع أنواع التسهيلات المالية والعسكرية المطلوب (٥٢).

لم يبق لدى الباب العالي وسيلة أخرى سوى التماس المساعدة من روسيا. وقد طلب السلطان محمود الثاني المعونة منها رسمياً في ٣ شباط عام ١٨٣٣ فوافقت روسيا فوراً على ذلك القرار وأرسلت أسطولها إلى مياه البسفور (٥٣).

أثار ظهور الأسطول الروسي عند سواحل البسفور قلقاً شديداً لدى فرنسا وبريطانيا. وخشيتا من امتداد النفوذ الروسي في ممتلكات الدولة العثمانية. وقد حاولت الحكومة الفرنسية وعن طريق القائم بأعمال سفارتها في اسطنبول إقناع السلطان بعدم قبول المساعدة الروسية. وفي الوقت ذاته سعت فرنسا. وبحكم علاقاتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي على تسوية الخلافات بينه وبين العثمانيين ودياً. ولكي تستعين به ضد روسيا. وكان ذلك بعد احتلال القوات المصرية لمدينة كوتاهية (٥٤) حيث وصلت بالقرب من أزمير. وقد اضطر السلطان إلى قبول الدخول في مفاوضات مع محمد علي بوساطة فرنسية إذ بدأت المفاوضات في أواخر شهر آذار عام ١٨٣٣. وقد جرت المفاوضات بين الجانبين المصري والعثماني وكان إبراهيم باشا ممثلاً عن والده في تلك المفاوضات بينما كان القائم بأعمال السفارة الفرنسية في اسطنبول المسيو دي فارين (٥٥) ممثلاً عن الباب العالي وقد بذل الأخير جل جهوده لمنع روسيا من استغلال الموقف المتردي للسلطان من أجل زيادة نفوذها في المنطقة (٥٦).

حاول محمد علي استغلال الموقف. لاسيما بعد وصول مبعوث الباب العالي يحمل معه عفو السلطان عنه كما وعينه عكا وملحقاتها. غير أن الباشا وقع شروط الاتفاق مع خليل باشا وكان أهمها هو أن يمنح السلطان ولايات الشام وإقليم أدنة إلى محمد علي. وفي شهر نيسان عام ١٨٣٣ قدم دي فارين شروط الاتفاق إلى الباب العالي والذي أسرع بالإعلان على إن إقليم أدنة لم يكن ضمن الأقاليم التي ستعطى لمصر. أما عن موقف محمد علي إزاء ذلك فإنه أمر قواته بعدم مغادرة كوتاهية. كما اتهمت الحكومة الفرنسية الباب العالي بالخيانة (٥٧).

ثانياً / الموقف الفرنسي من تصاعد الأزمة المصرية - العثمانية :

عملت فرنسا بكل الوسائل المتاحة التي تمكنها من حل المشاكل بين الطرفين لذلك أرسلت إلى اسطنبول سفيرها لدى الباب العالي الأميرال روسي ليسعى في وضع حل ودي للخلاف الناشئ بين السلطان و محمد علي. إلا إن تلك الوساطة التي كُلف بها روسيبن تحولت إلى عبارات من التهديد والوعيد وخصوصاً بعد مشاهدته للأسطول الروسي وهو يدخل مياه البس فور ويلقي مراسيه قبالة السفارة الفرنسية. فأرسل على الفور خطابين الأول أنذر فيه السلطان العثماني بوجود

سوف تساعد في تحقيق طموحه بحكم علاقاتها الجيدة معه والتي أوفت بتعهداته اتجاهه كما ذكرنا أعلاه. ودارت المعركة بين الجيش المصري والجيش العثماني بالقرب من مدينة قونية بتاريخ ٢١ كانون الأول عام ١٨٣٢. وقد انتهت بهزيمة الجيش العثماني وأخذ قائده رشيد باشا أسيراً وبذلك أصبح الطريق إلى العاصمة اسطنبول مفتوحاً أمام قوات إبراهيم باشا (٤٧).

المبحث الثاني: نتائج الأزمة المصرية -العثمانية والموقف الفرنسي منها ١٨٣٣- ١٨٣٨ :

أولاً / نتائج الأزمة المصرية - العثمانية :

أربكت الانتصارات المصرية المتكررة والسريعة السلطان العثماني الذي كانت مخالفة لجميع التوقعات العسكرية للباب العالي التي كانت تعتقد بحتمية الانتصار. ولكن الخطط الإستراتيجية والقيادات الميدانية التي أعتدها محمد علي باشا أظهرت نتائج ايجابية جعلت وضع السلطان العثماني في غاية الحرجة بعد النجاحات التي حققها الجيش المصري في بلاد الشام. وتمكنه من السيطرة على مدينة كوتاهية في ٢ شباط عام ١٨٣٣. وبذلك فإنه لم يبق بين القوات المصرية والعاصمة العثمانية سوى مسافة تقدر بخمسون كم فقط (٤٨).

اضطرت القيادات العثمانية إلى اللجوء عن الدول التي تربطها معها علاقات مصالح بينهما والتي كانت تعارض ازدياد نفوذ محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام ما دفع السلطان محمود الثاني إلا أن يتوجه إلى الدول الأوروبية طالباً مساعدتها في وقف تقدم القوات المصرية التي باتت تهدد العاصمة. فبالنسبة لبريطانيا فإنها كانت مترددة إلا إن موقفها العام كان ضد محمد علي. أما روسيا فإن موقفها كان إلى جانب السلطان (٤٩). أما بالنسبة لموقف الحكومة الفرنسية فإنه يمكن القول بأن فرنسا ومنذ وقت طويل كانت تتطلع إلى مصر وبلاد الشام وتسعى جاهدة من أجل تحويلهما إلى منطقة نفوذ لها. ولهذا فإنها لم تشأ أن تغضب محمد علي. ولاسيما بعد أن تمكن من الاستيلاء على بلاد الشام. بل سعت إلى تعزيز علاقاتها معه وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية من أجل ترسيخ النفوذ الفرنسي في المنطقة التي يسيطر عليها (٥٠).

واعتبرت الحكومة الفرنسية التقدم المصري والانتصارات الحربية مناسبة مهمة إلى تأييدها وكانت تنظر بعين المودة إلى القيادة مصر وانتصاراتها على السلطان. فضلاً عن ذلك فإن ملكها لويس فيليب نفسه كان معروفاً بتشجيعه للحركات التحررية. وقد أثر بعد توليه العرش بأن يحدث تغييراً نوعياً في سياسة بلاده الخارجية. ويتمثل بابتعاد فرنسا عن المغامرات في الخارج التي قد تلحق بها الأضرار. أو تسبب لها المتاعب. لذلك فإن موقف الحكومة الفرنسية كان واضحاً منذ البداية وهو عدم التدخل لمعاونة السلطان العثماني ضد مصر (٥١). كما أن هذا الموقف جاء إرضاءً للرأي العام الفرنسي المتعاطف مع

خضعت تلك الأحداث والحركة الدبلوماسية القوية ما بين الدول الأوربية ومصر أصدر السلطان في أيار عام ١٨٣٣ فرماناً يقضي بتثبيت محمد علي في ولايتي كريت ومصر وإسناد ولاية جدة (الحجاز) مع لقب شيخ الحرم المكي إلى إبراهيم باشا. والتنازل عن بلاد الشام لمحمد علي والتزام إقليم أدنة لإبراهيم باشا. ومن الجدير بالإشارة أن غرض الحكومة الفرنسية من وراء تلك الوساطة الدبلوماسية ما بين مصر والدولة العثمانية هو أنها لم تكن تريد لمحمد علي خذلاً أو تراجعاً. فلها خبراؤها الذين يعملون معه. وله بعثاته التي تدرس في فرنسا ولذلك فإنها كانت تنصحه دائماً بالاعتدال في سياسته تجنباً للمشاكل مع الدولة العثمانية خوفاً من اندفاع الدولة العثمانية للتعاون مع روسيا وبريطانيا وهذا بدوره سيضعف المصالح الفرنسية في المنطقة. لذلك فقد طلبت فرنسا من محمد علي التفاوض مع الباب العالي مباشرة. وتمت المفاوضات في مدينة كوتاهية إذ أرسل الباب العالي رشيد بك مندوباً عنه إلى إبراهيم باشا. وبعد مفاوضات استمرت أربعة أيام تم الاتفاق بين الطرفين على الصلح والذي عرف بصلح كوتاهية وتم التوقيع عليه بشكل نهائي في ٤ أيار عام ١٨٣٣ وسمي بهذا الاسم نسبة إلى المدينة التي تم توقيع الصلح فيها. أما عن أهم ما نص عليه اتفاق كوتاهية فقد تضمن انسحاب القوات المصرية من بلاد الأناضول ورجوعها إلى ما وراء جبال طوروس. ومقابل ذلك يتنازل السلطان العثماني لمحمد علي عن بلاد الشام بأقاليمها (عكا وطرابلس وحلب ودمشق) كما تضمن تثبيت محمد علي على حكم مصر والحجاز وجزيرة كريت. وأن يعين ابنه إبراهيم باشا والياً على إقليم أدنة (١٢).

في تلك الأثناء أرسل الصدر الأعظم إلى محمد علي وثيقة مكتوبة يوضح له فيها جميع فقرات الصلح باستثناء الفقرة الخاصة بإقليم أدنة. وعلى ما يبدو فإن الباب العالي أراد التراجع عن الاتفاق الذي تم في كوتاهية بخصوص ذلك الإقليم. إلا أن محمد علي أصر على ذلك. وأوقف إبراهيم باشا جلاء قواته من الأناضول حتى ينفذ الباب العالي الاتفاق كاملاً. وحسبما جاء في المفاوضات المباشرة بين الطرفين (١٣)

حاولت فرنسا من جانبها وعن طريق قنصلها في مصر إقناع محمد علي بأن يتنازل عن إقليم أدنة غير أن محمد علي رفض ذلك مبرراً موقفه بأنه إذا تنازل اليوم عن هذا الإقليم فإنه سيتنازل غداً عن إقليم آخر لذلك فإنه طالب الباب العالي بأن يعطيه ضمانات أمام الدول الأوربية بعدم تراجعه عن بنود الاتفاق الموقع في كوتاهية. إلا أن السلطان العثماني عدل عن موقفه الأخير. وبذلك أقرت الدولة العثمانية بأن إقليم أدنة تابع إلى محمد علي ويعين ابنه إبراهيم باشا والياً عليه. وبذلك سويت الأزمة وسويت معها جميع نقاط الخلاف وما لا شك فيه أن صلح كوتاهية كان انتصاراً واضحاً للمصريين بحصولهم على أقاليم جديدة وواسعة وغنية بمواردها وثرواتها (١٤).

كان لتلك الانتصارات التي حققتها مصر أثرها الكبير في توطيد علاقاتها مع فرنسا ولاسيما بعد أن اطمأنت الحكومة

طرد الأسطول الروسي من المنطقة وابتعاده عن البس فور خلال ٢٤ ساعة. والثاني إلى إبراهيم باشا يبلغه فيه بوجوب وقف زحف قواته. وكان رد إبراهيم باشا على كتاب الأميرال روسيين (٥٨) بقوله: (انه يقيم حيث يقيم الآن في كوتاهية بأمر من والده وانه لا يتقدم ولا يتأخر على هواه بل طبقاً للأوامر التي يتلقاها من مصر وحدها). وفي نفس الوقت اتفق الأميرال روسيين مع السلطان العثماني على التعاون معه ومساندته ضد محمد علي مقابل أن تطلب الدولة العثمانية من روسيا المغادرة فوراً. إذ وقع الطرفان اتفاقاً خاصاً بذلك (٥٩).

فهم محمد علي حقيقة الموقف الفرنسي. وأدرك أنهم كانوا يسعون فقط إلى مغادرة الأسطول الروسي وأنهم وقد حققوا ذلك فإنهم لن يكلفوا أنفسهم بجابهة إبراهيم باشا. لذلك فقد استمرت القوات المصرية بالتقدم حتى وصلت إلى بورصة العاصمة القديمة لآل عثمان. في تلك الأثناء بعث الأميرال روسين أحد ضباطه ويدعى أوليفيه إلى مصر لإبلاغ محمد علي بضرورة وقف زحف قواته. ويحذره بأنه في حال عدم موافقته على ذلك فإن الحكومة الفرنسية سوف تأمر باستدعاء جميع الضباط الفرنسيين الموجودين في خدمته. وقد كان لذلك التهديد أسوأ وقعاً لدى محمد علي. مما هدد بتعكير العلاقات الودية التقليدية بين مصر والحكومة الفرنسية. أما بالنسبة لموقف محمد علي إزاء ذلك فإنه كان يفكر بوقف تقدم قواته وإنهاء الصراع قدر المستطاع (٦٠).

أرادت الحكومة الفرنسية تصحيح موقفها مع مصر وإصلاح ما أفسده سوء تصرف الأميرال روسين. فاستنكرت عمل ذلك السفير وأشارت إلى انه نفذ سياسته الشخصية لا سياسة حكومته. وقد رأت الحكومة الفرنسية انه من الملائم إيفاد البارون دي بوالكمت إلى مصر لكي يعيد بأسلوبه ولباقته علاقات بلاده الدبلوماسية مع محمد علي.

وصل دي بوالكمت إلى الإسكندرية في ٢٩ نيسان عام ١٨٣٣ وفور وصوله التقى بالقنصل ميمو فاصطحبه وعلى جناح السرعة لمقابلة البابا فتم له ذلك في الأول من أيار. وقد عمل على إقناعه بقبول عقد الصلح مع السلطان وانسحاب الجيش المصري من بلاد الأناضول. وبعد فترة وجيزة التقى دي بوالكمت بمحمد علي للمرة الثانية ولكن هذه المرة ليبلغه رسالة وصلت من وزير الخارجية الفرنسي الدوق دي بروجلي مفادها إن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة الفرنسية بأنها سوف ترسل أسطولها إلى الإسكندرية ليقوم بمظاهرة بحرية لجعل محمد علي مجبراً على قبول المفاوضات مع الباب العالي. وقد استجاب محمد علي لذلك التهديد. وأرسل كتاباً إلى إبراهيم باشا يأمره فيه بأن يوقف زحفه نحو اسطنبول. وفي نفس الوقت أدلى محمد علي للمندوب الفرنسي بالتصريح الذي يعبر عن رغبته بزيادة الروابط بينهما (٦١).

أبلغ دي بوالكمت هذا العرض إلى وزير الخارجية الدوق دي بروجلي فأجابه بالعبارة المأثورة « إن استعادة نفوذنا السياسي والتجاري في الشرق متوقف على علاقاتنا بمحمد علي ». وفي



لقد أزجعت هذه المعاهدة الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا وبريطانيا لأنها جعلت الدولة العثمانية تابعة لروسيا. وحولتها إلى مجرد حارس على المضائق لكي تمنع السفن الأوروبية من دخولها. وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بتلك المعاهدة وانزعاجاً من نتائجها. ولاسيما بعد أن ألزم المفاوضون جانب السرية والتكتم. حيث قام الأميرال روسين سفير فرنسا في اسطنبول بإبلاغ الباب العالي بأن هذه المعاهدة قد أثارت حفيظة فرنسا وغضبها. لذلك فقد احتجت فرنسا على هذه المعاهدة وخشيت أن تكون هنالك بنود سرية أخرى تسمح للسفن الروسية بالوصول إلى البحر المتوسط (٦٩).

لم تكن مصر في ذلك الوقت بعيدة عن مسرح الأحداث بل بالعكس فقد كان محمد علي يراقب الموقف عن كثب ويحاول انتهاز الفرصة الملائمة لإظهار حسن نيته لفرنسا التي كانت معه في جميع المواقف (٧٠).

عمل محمد علي منذ عقد صلح كوتاهية مع الباب العالي إلى جمع موارد مالية إضافية لتدريب وتسليح قواته. فقد كانت المعارك التي خاضها ضد السلطان باهظة النفقات، ما وجب عليه أن يكون دائماً على استعداد تام لمواجهة الأخطار التي تظهر في الأفق. و يهيئ الموارد الكافية. وبما أنه قد أصبح حاكماً شرعياً على بلاد الشام لذلك فإنه ما إن حل عام ١٨٣٤ حتى بدأ يطالب رعاياه الجدد بتزويده بالمال والرجال. كما فرض على السكان ضرائب جديدة أثقلت كاهلهم. وفرض أيضاً الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية (٧١).

أثارت تلك الإجراءات هياجاً في الأوساط الشعبية. مما اضطر إبراهيم باشا إلى مقاومته وقد أخذت الدولة العثمانية تراقب الوضع في الشام وتعمل على خريض سكانها على الثورة فقدمت لهم الأموال والأسلحة. مما أدى إلى تغير مفاجئ في موقف الأهالي من محمد علي. وقد شعر محمد علي بالخطر المحاك من قبل السلطان العثماني ضده لذلك أخذ يفكر جدياً في الوقوف إلى جانب الدول الأوروبية ومساندتها أمام تعاضم الخطر الروسي في المنطقة. كما سارع بإرسال مذكرة إلى بريطانيا ومن ثم إلى فرنسا في ٣ أيلول عام ١٨٣٤ مندداً فيها بالخطر الروسي وتهديده للسلطان. كما بين فيها أوامر الصداقة والعلاقات المتميزة التي تربطه بتلك الدول وخصوصاً مع فرنسا. وفضلاً عن ذلك فإنه عرض على الدول الأوروبية الاعتراف له بحقه في الاستقلال إذ أنه كان يرغب في التخلص من سيادة الباب العالي وتعهد مقابل ذلك باشتراك جيشه في مقاومة نفوذ روسيا في المنطقة. فأخذ يعد العدة لذلك. فقرر تجهيز جيش بري مكون من مئة وثلاثون ألف جندي. فضلاً عن القوة البحرية. وفكر في اتخاذ ميناء سودا بجزيرة كريت كقاعدة للأسطول المصري لمراقبة سواحل بلاد الشام. ويكون على مقربة من شواطئ الأناضول. وقد تولى المهندس الفرنسي دي سيريزي (٧٢) مهمة المشروع والاهتمام به. وهذا يعني بحكم العلاقات التي كانت تربط مصر بفرنسا أن الأخيرة كانت مقتنعة نوعاً ما بمشاريع محمد علي. إلا أن الحكومة الفرنسية

الفرنسية بتسوية الموقف سلمياً ما بين محمد علي والباب العالي وقد أشاد العديد من الرحالة الفرنسيين بالانتصارات التي حققتها القوات المصرية على القوات العثمانية وفي هذا الصدد يشير الرحال الفرنسي كادلفين واصفاً محمد علي: «أنه الآن سيد نفسه وحن الوقت ليجلس في مصاف العظماء» كما أثنى آخر على مقدرة القوات المصرية القتالية ويصفها بأنها فرق لا تقهر (٦٥).

لم يكن صلح كوتاهية حلاً نهائياً للنزاع بين محمد علي والباب العالي. وإما كان في الحقيقة عبارة عن هدنة مسلحة ومؤقتة. فالسلطان محمود الثاني كان مجبراً على الإنعان لمطالب محمد علي وحت ضغط فرنسا وبريطانيا. كما أن محمد علي من جهته لم يجد في الصلح ما يدرأ الخطر عنه. في نفس الوقت بدأ القلق يساور الدول الأوروبية. وخصوصاً فرنسا. نتيجة لعدم انسحاب القوات الروسية من الأراضي العثمانية. فبادرت الحكومة الفرنسية بطلب تفسير من الباب العالي لوجود تلك القوات على أراضيها بعد تسوية الموقف مع محمد علي سلمياً. وقد أجاب الباب العالي بأن وجود هذه القوات ما هو إلا رمز صريح لما يسود العلاقات بينه وبين روسيا من جأنس ومودة (٦٦).

-الموقف الأوربي من الازمة المصرية - العثمانية (بريطانيا - روسيا):

كان السلطان العثماني مستاء جداً من موقف فرنسا المساند لمصر خصوصاً وأنها كانت عاملاً مساعداً في منح محمد علي حكم مصر وبلاد الشام وإقليم أدنة. كما عمل محمد علي جاهداً من أجل توثيق علاقاته وصلاته بفرنسا وملكها لويس فيليب الذي أصبح الباشا يعتمد عليه بصورة كبيرة. بينما نقم السلطان من مواقف فرنسا وبريطانيا. لذلك فإنه لم يتورع حينذاك من عقد معاهدة سرية مع روسيا عرفت بمعاهدة هنكيار أسكلسي. وقد تم التوقيع عليها في ٨ تموز عام ١٨٣٣. وهي عبارة عن معاهدة دفاعية-هجومية التزمت كل دولة فيها بمساعدة الدولة الأخرى إذا ماتعرضت لخطر داخلي أو خارجي (٦٧).

تعهدت الدولة العثمانية لروسيا بالسماح لأسطولها بالمرور عبر المضائق من البحر الأسود إلى البحر المتوسط. وتعهدت روسيا بأن تبدي للسلطان وحسب طلبه المساعدة العسكرية التي يريدها. كما وألحقت بالمعاهدة مادة سرية أعفت الدولة العثمانية من إبداء المساعدة لروسيا كما نصت المواد العلنية من المعاهدة. وبالمقابل فقد ألزمتها الأخيرة بإغلاق الدردنيل أمام السفن الحربية الأجنبية عندما تطلب منها ذلك. لذلك فقد عقد السلطان هذه المعاهدة مع روسيا. بعد أن يئس تماماً من أي تدخل فرنسي أو بريطاني ضد محمد علي خصوصاً وأن فرنسا كانت تعمل على بناء علاقاتها الإيجابية مع مصر وتعمل أيضاً على مساندة محمد علي. لذلك فقد كان يسوؤها أي خطر يصيب مصر (٦٨).

الامتيازات الإقليمية، لكنه سرعان ما تبين له بأن جميع جهودَه قد ذهبت سدى بسبب رفض السلطان التنازل عن أي شيء ما دام لم يسلم مبدأ عودة الشام إلى تبعيته المباشرة. كما أن الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا وروسيا وقفت بحزم أمام مشاريع محمد علي (٧٥).

في تلك الأثناء توقفت المفاوضات بين الطرفين فتذرع الباب العالي بحجة الاضطرابات السائدة في بلاد الشام، غير أن السبب الحقيقي في توقفها هو تدخل بريطانيا بسبب حقها على فرنسا صاحبة الوساطة بين محمد علي والسلطان (٧٦). وفي أواخر عام ١٨٣٦ أخذت فرنسا تسعى سعياً حثيثاً في القاهرة واسطنبول على حدٍ سواء، بغية تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع. وكان المشروع المقترح من قبل الحكومة الفرنسية يقضي بالآتي: (أن يعود محمد علي إلى جزيرة قنبداء، وأن يخفض عدد جيشه البري والبحري، وأن يرفع مقدار الجزية التي يدفعها إلى الباب العالي، وبالمقابل تتعهد له فرنسا بأن تضمن له مدى حياته التمتع بجميع ممتلكاته الأخرى، وأن تحصل له على موافقة الباب العالي وسائر الدول الكبرى على هذه التسوية. وقد أجاب محمد علي بأنه مستعد لإعطاء الباب العالي تنازلات أكثر إذا ضمن حكم مصر والشام وراثياً له ولأبنائه من بعده، إلا أن الباب العالي رفض ذلك (٧٧).

من كل ما تقدم نلاحظ مدى عمق الترابط والعلاقات التي كانت قائمة بين مصر وفرنسا وقد لمست الحكومة الروسية عمق تلك العلاقات عن طريق مثل قنصليتها في مصر الكولونيل دوهاميل إذ أشار إلى مدى الدعم الكبير والمتواصل الذي كانت توليه الحكومة الفرنسية لمحمد علي من أجل تقويته وضمّان مستقبله ويستطرد قائلاً: (لسنوات خلت، أبدت فرنسا نحو مصر اهتماماً خاصاً، لقد تولي ضباط فرنسيون تنظيم الجيش المصري، وقام مهندسون فرنسيون ببناء سفن الوالي، وبقي عدد كبير من الفرنسيين على اختلاف مهنتهم وصناعاتهم يعملون في خدمة مصر، وإن قلّ عددهم عن ذي قبل، كانت فرنسا ترى دائماً أن احتفاظ مصر بقوتها وبأسسها، ضروري لصون نفوذها في الشرق، ومنذ احتلال الجزائر زادت تمسكاً بضرورة إسناد حكم مصر إلى عاهل مخلص كل الإخلاص لمصالحها)، وهكذا فقد كان لفرنسا دور مهم في تلك المفاوضات والاتصالات المصرية - العثمانية فعملت على دعم مطالب محمد علي، كما أثبتت أنها حليف قوي له (٧٨).

استمرت الاتصالات بين الباب العالي ومحمد علي فيما بعد من أجل الاتفاق على المسائل موضع النزاع، إلا أنها لم تسفر عن أية نتيجة مما دفع محمد علي إلى التفكير الجدي في الاستقلال عن الدولة العثمانية وحسم هذا الموضوع بشكل نهائي.

البحث الثالث: المشاريع الاستقلالية في فكر محمد علي والموقف الفرنسي منها عام ١٨٣٨ :  
خطة الاستقلال والموقف الفرنسي منه :  
شغلت عملية بناء الدولة الفكر المصري وزعيمه محمد

كانت قد ردت على مذكرة محمد علي بلهجة يسودها العتاب . كما أنها قد أسفت لأن محمد علي لم يخبرها بنواياه وبمشاريعه قبل إبلاغها لبريطانيا. وقد حاول ملك فرنسا لويس فيليب إقناع محمد علي بأن مقترحاته جيدة ومقبولة ولكن في الوقت نفسه أفهمه بأن المحافظة على الوضع الراهن أمر ضروري وعليه أن يؤجل موضوع الاستقلال لأنه في حالة تحقيقه ذلك فإن الدول الأوروبية لن تتورع عن إسداء معونتها للباب العالي. وعندئذٍ شعر محمد علي أن الدول الأوروبية ستقف إلى جانب السلطان في حالة محاربتِه له وأن مصر لن تستطيع الاعتماد على معونة أية دولة منها حتى فرنسا صاحبة المواقف الإيجابية إزاء مصر فإنها باتت مترددة بسبب ضغط بريطانيا عليها. لذلك فإن الأسطول المصري ما لبث أن عاد أدراجه إلى مصر دون أن يفعل شيئاً بسبب معارضة الدول الأوروبية لما سيترتب عليه من تهديد للدولة العثمانية وبلاد اليونان على حدٍ سواء. هذا فضلاً عما يمنحه محمد علي من مركز مهم في البحر المتوسط (٧٩).

أثرت الأحداث على محمد علي الذي تملكه اليأس والقنوط على أثر ما لاقته مذكرة عام ١٨٣٤ من الجفوة وخصوصاً من قبل فرنسا. ففكر في التفاوض مع الباب العالي. اختصاراً للطريق وتسهيلاً للأمر فهو لا يرغب في أي توسع إقليمي جديد، وأن كل ما يريده هو تثبيت ممتلكاته على دعائم قوية، وضمّان انتقالها بالوراثة.

في ذلك الوقت كانت الحكومة الفرنسية قد عدلت عن موقفها السابق إزاء محمد علي وخصوصاً بعد أن بدأ التنافس والعداء يظهر بينها وبين الحكومة البريطانية. كما أنها كانت تقع دائماً تحت وطأة الضغط البريطاني. فقررت مساعدة مصر في إجراء المفاوضات مع الباب العالي وذلك عن طريق دبلوماسييها في القاهرة واسطنبول. ومنذ عام ١٨٣٦ بدأ قنصل فرنسا في القاهرة المسيو ميمو وسفيرها في اسطنبول الأميرال روسين يهدان لإجراء تلك المباحثات، ورغبة في تجنب أي تدخل جديد، استطاع سفير فرنسا إقناع السلطان بأن الخبر كل الخير يكمن في التعامل مباشرة مع صديق فرنسا محمد علي، وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر برئاسة روسين. فعين الباب العالي عضوين في لجنة المفاوضات هما سعيد بك ومصطفى أفندي، مبعوثا السلطان الخاصين وكان الأميرال الفرنسي روسين مؤمناً بتأكيدات الصداقة والوفاء وعهود الإخلاص والإخاء الموجودة لدى الطرفين. وعندها بدأ الباب العالي بالتقرب من مصر والتصالح مع محمد علي بشروط معقولة ومن الجدير بالملاحظة أن كل ما يقوم به محمد علي من مناورات بمساعدة فرنسا كان هدفه إثارة مخاوف بريطانيا من تدخل روسيا في المنطقة واستخدامها لنتائج معاهدة هنكيار أسكلسي (٨٠).

كان محمد علي يعتقد بأنه سيوفق في نهاية الأمر ويحصل على ما يريده من السلطان ولاسيما فيما يتعلق بضمّان النظام الوراثي له مقابل تنازله للباب العالي عن بعض



الحكومة الفرنسية لو خيّرت ما بين الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية المتداعية وبين دعم مطامح مصر فإنها ستفضل أن تبقى أمينة لسياساتها التقليدية تجاه السلطان. لذلك يتلخص موقف الحكومة الفرنسية تجاه محمد علي بأنه « يظهر معارضة فرنسا الخازمة والصريحة لمشاريع ترمي صراحة إلى خلع السلطان . بسبب مطالب القضية الشرقية والواقع أن فرنسا عندما توقفت علاقاتها مع محمد علي لم تستطع أبداً ولم تنشأ أن تغفل المصالح التي لا تزال تحكم علاقاتها التقليدية مع الدولة العثمانية. أو واجب الاحترام والمراعاة لهذه الخليفة القديمة (٨٣).

أجّه محمد علي إلى العمل المنظم الذي يمكنه من الخلاص الكامل وحاول جاهداً وبكل ما لديه من قوة إقناع قناصل الدول الأوروبية بضرورة هذا الاستقلال . والخلاص من سيادة السلطان بموافقة الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا . وقد صمم منذ أوائل عام ١٨٣٨ على تجديد مطالبه بتحقيق الاستقلال معتمداً على حق مصر بذلك ولأن استقلالها هو خير ضمان لاستتباب السلام في الشرق . وكان محمد علي قد تمكن في ذلك الوقت من إخضاع نجد كما دانت له شبه جزيرة العرب . فضلاً عن ذلك فإنه حصل على مساندة ودعم المصريين لمشروعه الاستقلالي ولاسيما علماء الدين في القاهرة الذين أعلنوا تأييدهم التام لمشروع استقلال مصر وإلى جانب ذلك حرص محمد علي على استمالة بعض موظفي الباب العالي عن طريق القنصل الفرنسي الذي بين لهم بأن الوالي مستعد لتعويض السلطان مقابل موافقته على الاستقلال. ومن الواضح أن القنصل الفرنسي قد انطلق في موقفه هذا من الحرص على مصالح حكومته الاقتصادية والسياسية. وبمعنى آخر فإن فرنسا كانت تسعى من وراء دعمها لمصر الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية مختلفة مقابل دعمها لتطلعات الوالي . كما أنها في الوقت نفسه لا تريد خسارة علاقاتها القديمة مع الدولة العثمانية وكانت دائماً ترغب في إبقاء الحال كما هو عليه في تبعية مصر اسمياً إلى الدولة العثمانية (٨٤) .

واتساقاً مع ماسبق ازدادت أهداف محمد علي وتطلعاته إلى كسب تأييد الحكومة الفرنسية لمشروع الرامي إلى الاستقلال معتمداً على اقتناع القنصل كوشيليه بذلك المشروع. ولم يكن يعلم بأن الأخير كان يمثل موقفه الشخصي في دعم الاستقلال وليس موقف حكومته (٨٥) .

-الموقف الأوروبي من الاستقلال :

أتسم موقف الدول الأوروبية بالرفض لمشروع الاستقلال رفضاً تاماً وقاطعاً وجاءت إجابة فرنسا تحمل نوعاً من الليونة إذ كان ردّها « بأنها علمت بمزيد من الدهشة والأسف عزم محمد علي على إعلان استقلاله ». ورغم ذلك الرد الذي جاء من قبل الحكومة الفرنسية. إلا أن بريطانيا كانت تخشى حصول مساندة فرنسية لمشروع محمد علي خصوصاً وأنها كانت ترى تزايد نفوذ فرنسا السياسي والاقتصادي بشكل كبير في مصر . فكانت بريطانيا تصف محمد علي بأنه صنيعة

علي وبدت تلك الرغبة والأمنيات في تكوين دولة مستقلة (متحد بحدودها إلى أقصى بلاد الشام شمالاً) تظهر بصورة واضحة للعيان. كما أنه كان يشعر بأنه من الضروري دعم الانتصار الذي حققه عن طريق إضفاء الطابع الشرعي على استقلال مصر . وفي الوقت نفسه بذل محمد علي جهوداً كبيرة من أجل الاعتراف بحقوق أسرته الوراثية على ممتلكاته الواسعة (٧٩). لذلك كان الاستقلال واحداً من أهم المشاريع الأساسية والطموحة لدى محمد علي. فمنذ عام ١٨١٠ عرض محمد علي على الحكومة الفرنسية بعقد خالف معها مقابل حصوله على تأييدها في موضوع الاستقلال. وما أن تم التوقيع على صلح كوتاهية في كان محمد علي وبحكم العلاقات الجيدة التي كانت بينه وبين فرنسا . يرى بأن الأخيرة قد ترحب بإنشاء ملكة مستقلة ثابتة الأركان لمحمد علي تشمل : بلاد الشام ومصر وجزيرة العرب . تقع على الطريق الأهم إلى الشرق أي على طريق بريطانيا إلى الهند. ومنذ عام ١٨٣٤ قدّم محمد علي مقترحاً آخر إلى الدول الأوروبية. وتبعه في عامي ١٨٣٦ و١٨٣٧ مقترحاً آخر إلى الباب العالي مباشرة. لحسم قضية استقلال مصر وحقوق ورثته فيها إلا أن جهوده في الاستقلال لم تتحقق. فقد عارضته الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا التي أعلنت مساندتها للسلطان العثماني (٨٠) . أما عن موقف الحكومة الفرنسية فإنها كانت تؤكد دائماً على ضرورة بقاء مصر تحت السيادة الاسمية للباب العالي. وكان السلطان العثماني رفض المقترح تماماً ولاسيما بعد أن شعر بمساندة الدول الأوروبية له. وغير محمد علي نيته بالتوجه نحو روسيا بعد أن لمس التردد في موقف الحكومة الفرنسية من مشروع الاستقلال. إذ وجد روسيا إلا أنها هي الأخرى كانت تحرص حرص فرنسا وبريطانيا على مناهضة مشروع قيام إمبراطورية خاصة بمحمد علي. ومنذ أواخر عام ١٨٣٧ بينت الحكومة الفرنسية موقفها صراحة إزاء رغبة محمد علي بالاستقلال . إذ أوضحت بأنه لا يمكنها دعم جميع مطامح الوالي في نيل الاستقلال. فبالرغم مما كانت تؤكد عن طريق قنصلها العام في مصر على ضرورة توطيد علاقاتها مع محمد علي . فضلاً عن أنها علقت ومنذ وقت بعيد بالغ الأهمية على مصر بسبب حجم التبادل التجاري معها. كما أن محمد علي اعتمد بدوره على الخبرة الفرنسية لتطوير مصر اقتصادياً وصناعياً وعسكرياً. ومع ذلك فقد كانت فرنسا متحفظة نوعاً ما على مشروع الاستقلال (٨١). وطبقاً للتقارير التي أرسلت إلى فرنسا عن طريق قنصلها العام في مصر والتي كانت تشير إلى أن محمد علي كان يخطط لإعلان استقلاله كما فعلت اليونان. ولم تعترض الحكومة الفرنسية على انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية (٨٢).

ويبدو إن كلمات التأييد التي وجد صداها في أروقة السياسة الفرنسية ومسؤوليها مبنية على الاعتقاد بأن محمد علي لا يريد سوى مصر وبلاد الشام. وأنه متى حقق له ذلك فإنه سيتوقف عن التقدم في الوقت المناسب. وعلى افتراض أن

للباب العالي . وان مصر ستبقى في نظرها . جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية » (٨٩) .

سايرت الحكومة الفرنسية الدول الأوربية في أهدافها فطالبت محمد علي بوساطة مذكرة رسمية في آب عام ١٨٢٨ . منه جواباً صريحاً وحاسماً عن نواياه البعيدة . فأجاب الوالي شفهيّاً بأنه يريد حالياً أن يضمن الحكم لأسرته دون أن يقف في وجه مصالح الدول الأوربية وسياساتها . كما أكد للقنصل الفرنسي كوشيليه بأنه سيكتفي حالياً بالمطالبة بحق الوراثة لأسرته ولكن إذا ما لجأت الدولة العثمانية إلى السلاح والقوة لحل القضية فهو عندئذٍ لن يكتفي بالمطالبة بحق الوراثة بل سيطالب بالاستقلال أيضاً (٩٠) .

ومن خلال ما سبق يتضح إصرار محمد علي على تحقيق طموحاته وبالمقابل نلاحظ التغير الواضح في موقف الحكومة الفرنسية إزاء مشاريع محمد علي الاستقلالية . إذ أن فرنسا التي كانت تتظاهر بمناصرة مصر والتي ارتبطت معها بعلاقات جيدة على في ذلك الفرصة المناسبة وقد تكون الأخيرة التي من شأنها المساعدة على تغيير الموقف الفرنسي إلى جانبه وذلك عندما بدأت مصالح فرنسا الاقتصادية بالتأثر . بسبب إقدام بريطانيا على توقيع معاهدة مع الباب العالي في ١٦ آب عام ١٨٢٨ سميت بمعاهدة بلطة ليمان وكان محمد علي مدركاً تماماً للآثار التي ستلحق بالتجارة والأوضاع المالية المصرية إذا ما ختم عليه أن يطبق مواد المعاهدة على مصر لذلك فإنه رفض الالتزام بها (٩١) . أما بالنسبة للحكومة الفرنسية فإنها شرعت في السنة ذاتها على التوقيع مع الباب العالي على معاهدة ماثلة أصبح بموجبها من حق فرنسا أن تشتري من أي مكان في الدولة العثمانية كافة السلع دون استثناء . من منتجات الأراضي أو الصناعات في المناطق الخاضعة للدولة إما لأجل التجارة أو الاستغلال . كما تعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتجات الزراعية أو أي منتجات أخرى . وبأن تلغى التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها إلى مكان آخر المستويين السياسي والتجاري لم تتوان عن الاشتراك إلى جانب بريطانيا وروسيا في الجهود الرامية لإضعاف مصر وذلك عندما شعرت بتضرر مصالحها (٩٢) .

رغب محمد علي من ذلك الطلب لكسب فرنسا وبقية الدول الأوربية إلى جانبه كمحاولة جديدة ولعلها إن تكون الأخيرة . وقد أبدت بريطانيا خشيتها الكبيرة من محاولات محمد علي المستمرة لاسترضاء فرنسا . كما أخذ الشك والارتباب يتملكان بريطانيا عندما رأت إحدى الدول البحرية تقترب من طريق الهند . لذلك فإنها كانت تصف فرنسا بأنها حامية باشا مصر وحليفته . وانه متى شعرت بأن هنالك خطر قد يتعرض له باشا مصر فإنها سوف لن تعتمد إلى قطع للمواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها فحسب بل إلى إقامة قاعدة بحرية شرقي البحر المتوسط . وبينما كان محمد علي يتفاوض مع الدول الأوربية من أجل حسم موضوع الخلاف مع الباب العالي

فرنسا ويدها اليمنى في الشرق . كما لفت رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون (٨٦) انتباه وزير خارجية الدولة العثمانية في إحدى لقاءاته إلى أن محمد علي يستخدم الفرنسيين بأعداد كبيرة في الجيش وقواته البحرية . حتى أن قائد ترسانة طولون يقوم للسنة السادسة بمتابعة تطوير الشؤون البحرية في مصر . وان حكومته لم تكتف بإعطائه راتباً مساوياً لما كان يتقاضاه من قبل وإنما منحتة وساماً لقاء ما قدمه من خدمات للوالي المصري . كما أن الضباط الفرنسيين يعملون على متن سفن محمد علي وفي المدارس والمطابع التي افتتحت في مصر . وفي تنظيم الجيش والإشراف على تدريبه . كما بلغ تعاطف فرنسا مع محمد علي ورعايتها له إلى حد أن قنصلها في مصر لم يعرب من جانبه . بناءً على تعليمات من حكومته عن أي اعتراضات على نظام الاحتكار الذي كان محمد علي يطبقه على الرغم من مخالفته للاتفاقيات الدولية (٨٧) .

رفض محمد علي جميع المواقف المعادية إلى أهدافه وعارض الاستسلام للضغط الأوربية . لذلك أخذ يبحث في حل مسألتي الاستقلال أو الوراثة . فبعد تحقيقه من أن مساعيه في الاستقلال عام ١٨٢٨ لم تؤد إلى نتيجة بسبب المعارضة الأوربية بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص . فعمل على تغيير مخططاته وقرر أنه سيعتبر نفسه راضياً إذا تم قبول فكرة انتقال أملاكه عن طريق الميراث . لذلك فإنه ألتمس معونة فرنسا وتأييدها في هذا الأمر . إلا أن حكومة لويس فيليب لم تكن راضية . وفضلت التزام سياسة التحفظ إزاء مطالب الوالي الجديدة في موضوع الوراثة . لأن الحكومة الفرنسية بدأت تعتقد أن مصالحها في مصر وغيرها من أملاك الدولة العثمانية يمكن أن تتحقق من خلال تضامنها مع الدول الأوربية . وذلك عن طريق ضمان وحدة الدولة العثمانية (٨٨) .

أعلنت الحكومة الفرنسية موقفها صراحة في حزيران عام ١٨٢٨ من مسألة استقلال مصر وذلك عندما أرسل رئيس الوزراء الفرنسي الكونت موليه تعليماته الصريحة إلى القنصل كوشيليه طالباً إليه أن يبلغها محمد علي فوراً وان يؤكد له أن الوسائل التي قد تتخذها الحكومة الفرنسية والبريطانية معاً ستكون قوية ومؤثرة على طموحاته المستقبلية . وفي الواقع فإن فرنسا كانت تفكر بإرسال قوات تشترك إلى جانب الأسطول البريطاني في مظاهرة بحرية مشتركة قبالة ميناء الإسكندرية . ونتيجة لذلك أقدم محمد علي على مراجعة قراراته بشأن الاستقلال . وصرح بأنه ( أرجأ إعلان الاستقلال دون أن يتخلى عنه ) لأن القوة التي كان يأمل مساعدتها غيرت موقفها وأعلنت رسمياً رفضها مشروع الاستقلال وانضمت إلى بقية الدول الأوربية المناهضة للمشروع والمطالبة بالحفاظ على الوضع الراهن في المشرق وعلى تدارك تعقيدات قد تخلق راحة العالم وتنسب بسقوط الإمبراطورية العثمانية . كما طالبت فرنسا محمد علي بالتزام الهدوء وكلفت قنصلها بأن يصرح له بوضوح : « أن استقلال مصر وان أعلنه محمد علي بصفته الشخصية . لن تعترف به الحكومات الصديقة

بريطانية في المنطقة.

- كان الهدف الرئيسي لمحمد علي باشا في الاستقلال عن الدولة العثمانية هو تأسيس دولة عربية موحدة بعيدة عن الحكم المركزي العثماني وعلى هذا الأساس يمكننا أن نستنتج أن تلك المحاولات الاستقلالية كانت ذاتية بعيدة عن التدخل الأوربي بالرغم من علاقاته المتميزة مع بعض تلك الدول وبخاصة فرنسا .

### الهوامش

١- تعد الثورة الفرنسية ١٧٨٩ من أهم الإحداث العالمية بمبادئها الحرية، الإخاء، العدالة، المساواة. وأحدثت تلك الأسس انقلاباً في أنظمة الحكم العالمية وتعتبر هذه الثورة خاتمة لتطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من الطبقة البرجوازية سيدة العالم بعد أن فتحت صراعاً طبقياً أدى إلى ميلاد عصر جديد تمثل لدى معاصريها بعصر تكوين الإنسانية. للتفاصيل ينظر: ميلاداً، المقرحي، تاريخ أوربا الحديث، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، ١٩٩٦، ص ٢٧٣.

٢- محمد علي باشا: ولد في مدينة قولة باليابان عام ١٧٦٩م. توفي والده وهو في السنة الرابعة من عمره وعند شبابه دخل الجندية زمناً ثم اشتغل بالتجارة. انتظم في القوة التي اشتركت في معركة أبي قير البحرية في ١ آب ١٧٩٨م والتي كانت نتيجة تدمير الأسطول الفرنسي. وبعد الخروج من مصر أصبح محمد علي باشا قائداً على أربعة آلاف جندي الباني ومن ثم اختياره والياً على مصر. للتفاصيل: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣١.

٣- محمود الثاني: هو ابن السلطان عبد الحميد الأول ولد عام ١٧٨٥م، نصب سلطاناً عام ١٨٠٨م وهو الثلاثين في تسلسل السلاطين العثمانيين. أخذت في عهده المسألة الشرقية تظهر بشكل واسع، فقد تكالبت الدول الأوروبية ضد بلاده وقد بذل جهداً للتدهور الحاصل في عهده، توفي عام ١٨٣٩م وخلفه ابنه عبد المجيد. للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Briannica  
٧٥٨، ١٣، ١٩٧٤، U.S.A.

٤- عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي داخل مصر في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٤  
٥- المصدر نفسه.

٦- الأمير بشير الثاني الشهابي الكبير هو أحد أمراء جبل لبنان من آل شهاب، الذين حكموا المنطقة من سنة ١٦٩٧ حتى ١٨٤٢. يُعتبر أحد أشهر الأمراء في تاريخ لبنان وبلاد الشام عموماً، وأحد أبرز ولاة الشرق العربي في العصور الحديثة، كما إنه آخر الأمراء الفعليين للبنان، إذ أن الأمير الذي تلاه كان مجرد أمير صوري تم تعيينه من قبل العثمانيين على عكس الأمراء السابقين الذين كان أعيان الشعب يختارونهم. حكم الأمير بشير الثاني جبل لبنان خلال الربع الأخير من القرن الثامن

وإذا بالسلطان محمود الثاني يحشد جمعات من جنوده عند حدود بلاد الشام رداً للمهانة والإذلال الذي لحق به جراء معاهدة كوتاهية، وبذلك فقد أصبحت الأزمة بين محمد علي والدولة العثمانية وشيكة وبات الحل العسكري أقرب من حل الأزمة عن طريق المفاوضات رغم محاولات الحكومة الفرنسية لاحتواء الموقف وحله بالطرق السلمية لكن دون جدوى. أما السلطان محمود الثاني فإنه كان يسعى من جانبه إلى إعداد جيشه وتقوية أسطوله بمساعدة بريطانيا التي استمرت في خريضه على الحرب. كما أن الدولة العثمانية حاولت أن تستغل المشاكل التي حدثت في بلاد الشام والتي كانت بتحريض من العثمانيين أنفسهم ضد الإصلاحات التي قام بها إبراهيم باشا في المناطق التي خضعت للسيطرة المصرية (٩٣). وللمزيد للفائدة وجد الباحث من الأهمية عرض خريطة بلاد الشام للدارسين المتابعين للموضوع لينتسنى لهم معرفة التفاصيل المتعلقة بسير الأحداث في الملاحق.

### الخاتمة والاستنتاجات

من خلال دراسة البحث يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج الآتية:-

- أثر الموقع الاستراتيجي لمصر في زيادة أهميتها الاستعمارية عامة والفرنسية خاصة التي اعتبرتها نقطة ارتكاز بين الشرق والغرب، لذلك أظهرت فرنسا اهتماماً بها منذ القرن السادس عشر فعملت على توسيع العلاقات مع مصر عن طريق الدولة العثمانية.

- اتسمت العلاقات الفرنسية - المصرية بعدم الاستقرار، فتارة تنحى نحو الاستقرار والاضطراب تارة أخرى، وكانت العلاقات السياسية المميزة التي تربط بين الجانبين، وكانت العلاقات الاقتصادية والثقافية على مستوى محدود بين الجانبين ورسمت فرنسا سياساتها وفق المصالح العليا للدولة الفرنسية.

- أظهرت فرنسا رغبة واضحة على بقاء الدولة العثمانية موحدة، لذلك نجد أنها اعترضت على مطالب محمد علي باشا وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاستقلال وعبرت عن رغبتها المتمثلة ببقائه تحت السيطرة العثمانية الاسمية في حال حصوله على الاستقلال.

- لم تكن الأوساط السياسية الوحيدة المناصرة لمحمد علي باشا، وإنما حضى بتعاطف الرأي العام الفرنسي والذي يعتبر صديقهم الحميم بحكم العلاقات الجيدة التي تربط الطرفين وهذا ما يفسر دعم الحكومة الفرنسية للوجود المصري في بلاد الشام.

- هدفت السياسة البريطانية إلى عزل فرنسا من خلال سياستها المضادة بسبب علاقتها الإيجابية مع مصر، لأنها كانت تخشى من أنه إذا ما سيطرت فرنسا على الجزء الجنوبي فأن روسيا ستفرض سيطرتها على الجزء الشمالي مما يهدد

ونفوذه وطموحاته فحاول أكثر من مرة تنحيته أو نقله إلى ولاية بعيدة مثل البوسنة لكنه كان يرفض فأغراه بالتوجه إلى مصر عام ١٧٨٤ لمحاربة المملوكين مراد وإبراهيم وكتابة تقرير عن أوضاع البلاد لكنه تجنب الفخ نجح في تحقيق الاستقلال بأجزاء من بلاد الشام بدون إعلان هذا الاستقلال عن السلطنة كما أعد للسلطان تقريراً عن كيفية غزو مصر طالب فيه بأهمية ضبط إيرادات مصر ومصروفاتها وأن يكون قائد الحملة قد سبق له الإقامة في مصر "والمواصفات التي قدمها الجزائر لقائد الحملة على مصر وحاكمها المنتظر لا تنطبق إلا على شخصه" كما أكسبه صموده أمام جيوش نابليون شهرة بعد فشل الأخير في حصار عكا ومنذ هزيمة نابليون وعودته من الشام عام ١٧٩٩م كانت الشام ولبنان وفلسطين تحت سيطرة الجزائر بلا منازع.

١١- عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٢.

١٢- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ٣٤.

١٣ - Geoffrey Lewis Turkey, Third Edition, London - ١٩٥٩, P. ٣٦.

١٤- منذ أن ولي السلطان سليم الثالث محمد علي واليا على مصر عام ١٨٠٥م توجهت الأنظار الفرنسية إلى الوالي الباشا الجديد بعد أن وجدوا فيه الرغبة والطموح للخروج عن طاعة السلطان العثماني منذ أن تولى منصبه الجديد وكان ذلك توجه يسائر الطموح الفرنسي في بسط نفوذهم في ممتلكات الإمبراطورية العثمانية بنظر فلاديمير لتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦١-٦٦.

١٥- القنصل دروينتي: من الساسة الفرنسيين المعروفين بعلمهم السياسي الواسع في القضاية العثمانية وتقلد مناصب سياسية للدولة الفرنسية في سفاراتها العالمية بما مكنه من اكتساب خبرة عملية واسعة للتفاصيل عن تلك الشخصية ينظر: رينية قطاوي وآخر، محمد علي وأوروبا، ترجمة الفريديلو، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٨٦.

١٦- عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

١٧- Sinasi Altundag, Kavalali Mehmed Ali Pasa isyany, -misi meselesi, ١٨٣١-١٨٤١, Ankara, ١٩٨٨, S. ٢٩, ١

١٨- المسيو لفي بوردو سيريبي: وهو مهندس بحري فرنسي من مدينة طولون له خبرة وكفاية ومهارة كبيرة في فن بناء السفن والأحواض والترسانات وقد عهد إليه من قبل إنشاء سفينتين حريتين في مرسيليا وبعد ذلك عرض عليه أن يحضر إلى مصر ليستعان بخبراته في تطوي البحرية المصرية فقدم إلى مصر في نيسان عام ١٨٢٩. للتفاصيل ينظر: جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٩، ترجمة عبد العظيم رمضان.

عشر وصولاً حتى منتصف القرن التاسع عشر. وبهذا كان الأمير الثاني الذي حكم لفترة طويلة كهذه. بعد الأمير فخر الدين المعني الثاني.

عاصر بشير الثاني فترة ضعف وعجز الدولة العثمانية وازدياد الاطماع الأوروبية فيها والتدخل في شؤونها. ومن أبرز الأحداث التي شهدتها لبنان في عهده: الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين خلال عهد الوالي أحمد باشا الجزائر والحملة المصرية على بلاد الشام والمعارك العديدة التي خاضها الجيش المصري مع الجيش التركي للسيطرة على سوريا الكبرى. يُقسم المؤرخون تاريخ الأمير بشير الثاني في الحكم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (١٧٨٨ - ١٨٠٤)، الأمير في عهد أحمد باشا الجزائر وقد امتدت ستة عشر عاماً، وكان موقف الأمير فيها مضطرباً، وخاضعاً لوالي عكا: المرحلة الثانية (١٨٠٤ - ١٨٣١)، مرحلة القوة والازدهار، وقد امتدت سبعة وعشرين عاماً، وفيها بلغ الأمير ذروة مجده وقوته. وقد عاصره في هذا الدور في عكا والواليان سليمان باشا ثم عبد الله باشا: المرحلة الثالثة (١٨٣١ - ١٨٤٠)، عهد الحكم المصري لبلاد الشام، وقد دامت تسع سنوات، وكان الأمير خلالها متحالفاً مع محمد علي باشا والي مصر ضد الدولة العثمانية، وبانهزام المصريين بنهاية المطاف، غادر الأمير لبنان إلى المنفى وكانت تلك نهاية الإمارة اللبنانية "الأصيلة". للتفاصيل شبكة الانترنت الدولية: 1

<http://www.alkhaleej.ae/portal/944a-b1Ab1deVdVc.aspx>

٧- تقع بلاد اليونان في أقصى الجنوب الشرقي للقارة الأوربية، خضعت للحكم العثماني في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٥١) وكانت تشتهر بالتجارة والملاحة والحرف اليدوية البسيطة. للتفاصيل ينظر: تيودور جياناكوليس، اليونان شعبها وأراضيها، ترجمة محمد أمين، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٣-٩٩.

٨- عبد المجيد الثاني: هو ابن السلطان محمود الثاني ولد عام ١٨٣٩م. اعتلى عرش السلطة بعد وفاة والده وكان عمره صغير لم يتجاوز الستة عشر عاماً، ولم تكن له دراية بشؤون الدولة ولا بالحرب ولا بالسياسة، وفي بداية حكمه كانت الدولة في غاية الاضطراب بسبب هزمتها أمام القوات المصرية في معركة نصيبين عام ١٨٣٩م، توفي عام ١٨٦١م. للتفاصيل: محمد زيد الحامي، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق أحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١.

٩- عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مطبعة دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٦٩.

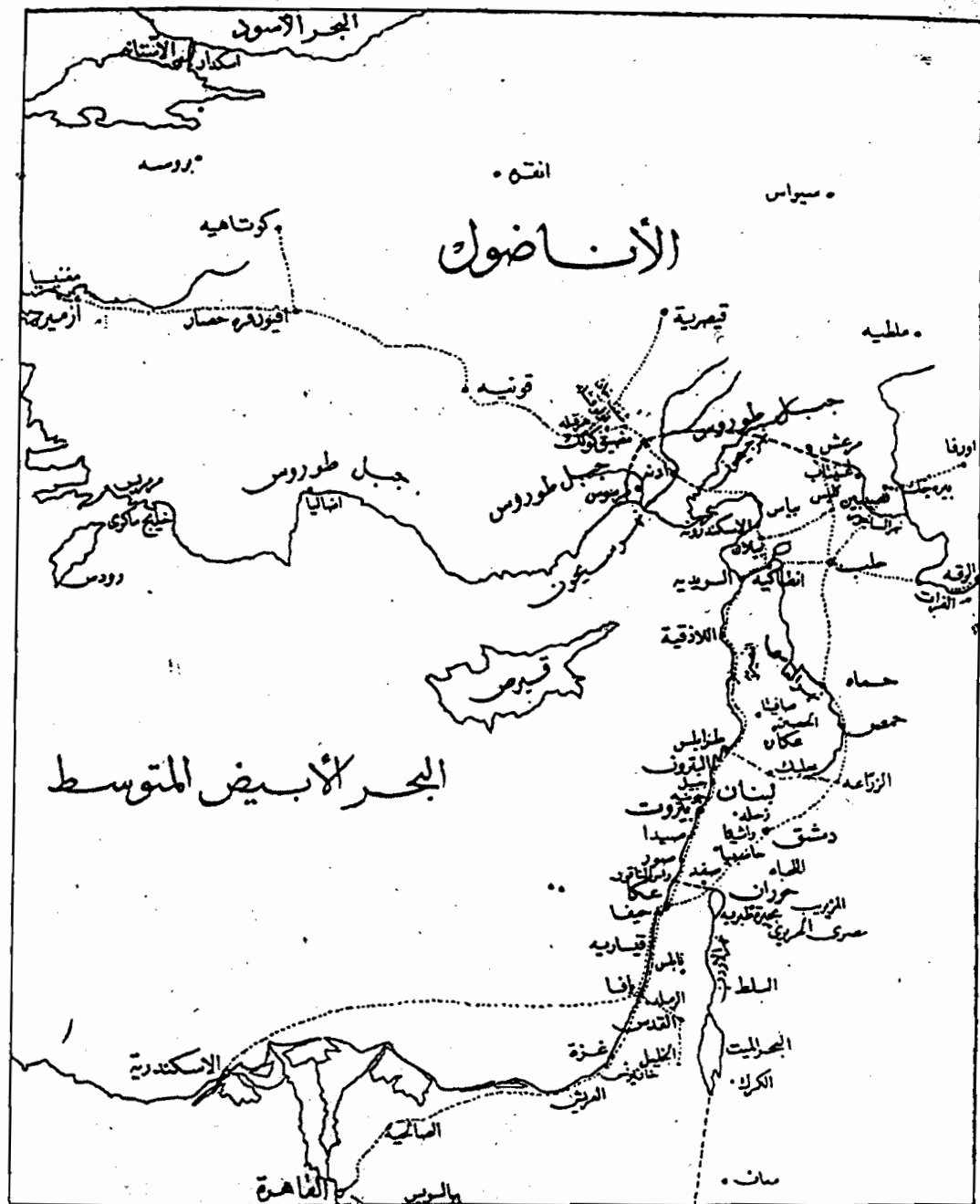
١٠- عبد الله الجزائر: لقب "الجزائر" الذي حمله من مصر ظل علامة عليه إذ سيطر على القوى المحلية والعشائرية بقسوة وجند المرتزقة والمغاربة من تونس والجزائر والألبان والبوسنيين وسعى لتحقيق الحلم بحكم فلسطين وجنوب سورية ولبنان بل طمع في حكم مصر وكان السلطان يراقب توسعته

- ٣٦- المصدر نفسه.
- ٣٧- المصدر نفسه.
- ٣٨- عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ٩٠.
- ٣٩- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- ٤٠- المصدر نفسه.
- ٤١- المصدر نفسه.
- ٤٢- لطيف محمد، المصدر السابق، ص ٨٩.
- ٤٣- عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ٥٥.
- ٤٤- ينظر خريطة معركة بيلان في الملاحق.
- ٤٥- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ٣٢.
- ٤٦- المصدر نفسه.
- ٤٧- مكي شبكية، تاريخ شعوب وادي النيل، دار الثقافة، بيروت، ص ٤٣٢.
- ٤٨- نخبة من الأساتذة المتخصصين، تاريخ البحرية المصرية، مطبعة الاهرام، جمهورية مصر، ١٩٧٣، ص ١١٢.
- ٤٩- المصدر نفسه.
- ٥٠- المصدر نفسه.
- ٥١- يوسف إبراهيم، تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة، دمشق، ص ٢٥٤.
- ٥٢- تيودور جيانا كوليس، المصدر السابق، ص ٤٥.
- ٥٣- المصدر نفسه.
- ٥٤- سيتم التعرف لاحقاً بالاتفاقية التي عقدت فيها والإحداث التي ترتبت بعدها.
- ٥٥- عمل المسيو دي فارين السفير الفرنسي الذي أدى دوراً مهماً وحيوياً في مجال التقريب بين القيادة المصرية والعثمانية وحل الخلافات والإشكالات بين الطرفين بهدف حصول ثغرة تعمل روسيا على استغلالها والتدخل في الدولة العثمانية وهذا ما يعارض المصالح الفرنسية، لذلك عمل فارين على منع ذلك التوجه بكل الوسائل المتاحة وفي مقدمتها الدبلوماسية.
- ٥٦- محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٤.
- ٥٧- كارل براون، المصدر السابق، ص ٣٣.
- ٥٨- المصدر نفسه.
- ٥٩- المصدر نفسه.
- ٦٠- محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- ٦١- المصدر نفسه.
- ٦٢- نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية، ج ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٧٧.
- ٦٣- المصدر نفسه، ص ١١.
- ٦٤- المصدر نفسه.
- ٦٥- محمد فؤاد، مصر في مطلع القرن التاسع عشر، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١١.
- ٦٦- المصدر نفسه.
- ٦٧- يوسف إبراهيم، المصدر السابق، ص ٧٨.
- ٦٨- المصدر نفسه.
- ٤٥- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٨٨.
- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٤.
- ١٩- للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه.
- ٢٠- عبد الرحمن زكي، إبراهيم باشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٨٩.
- ٢١- لطيف محمد، الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤١م، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩٠.
- ٢٢- المصدر نفسه.
- ٢٣- المصدر نفسه.
- ٢٤- حاولت فرنسا الحصول على امتيازات من خلال تعاملها مع محمد علي وراغبة من إبعاد بريطانيا عن الساحة المصرية قدر المستطاع لذلك وجهت تعليمات إلى قنصلها ماثيو ديليسبس إلى وجوب التعامل الحذر مع والي مصر للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة في السياسة الفرنسية. للتفاصيل ينظر: إلهام محمد، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٢.
- ٢٥- محمد علي الغنيتي، الشرق والغرب، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، دت، ص ٣٣.
- ٢٦- لطيف محمد، المصدر السابق، ص ٣٤.
- ٢٧- المصدر نفسه.
- ٢٨- المصدر نفسه.
- ٢٩- علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٣.
- ٣٠- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الإسلامي، ترجمة عبد الهادي حسين، بغداد، ١٩٨٧م، ص ٣٣.
- ٣١- المصدر نفسه.
- ٣٢- علي حيدر، المصدر السابق، ص ٦٧.
- ٣٣- إبراهيم باشا: هو أكبر أبناء محمد علي وقائد الجيش المصري ولد في مدينة قولة عام ١٧٨٩ وجاء إلى مصر بصبه أخيه طوسون في أيلول عام ١٨٠٥ وقد عهد إليه أبوه مهام عدة مارس فيها شؤون الدولة وإعمالها الحربية والإدارية فعُين محافظاً للقلعة ١٨٠٥، وتولى منصب الدفتر دارية عام ١٨٠٧. ومن ثم تولى بعد ذلك حكم الصعيد عام ١٨٠٩، إما أهم إعماله الحربية فقد قاتل المماليك وطاردهم إلى النوبة كما حارب الوهابيين في الجزيرة العربية عام ١٨١٦، وعاون أخيه إسماعيل في فتح السودان ثم بعد ذلك جاء دوره في حرب اليونان وفي القضاء على الثورة اليونانية بعد أن طلب السلطان العثماني محمود الثاني مساعدة محمد علي باشا فقام الأخير بتكليف إبراهيم باشا لإرسال حملة إلى بلاد اليونان لإخماد الثورة هناك وكان ذلك عام ١٨٢٤. للتفاصيل ينظر: عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص ٥.
- John Marlowe, Anglo - Egyptian Relations ١٨٠٠ - ١٩٥٦, ٣٧.P, Second edition, London ١٩٦٥.
- ٣٤- عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص ٣٣.
- ٣٥- كارل براون، المصدر السابق، ص ٤٥.

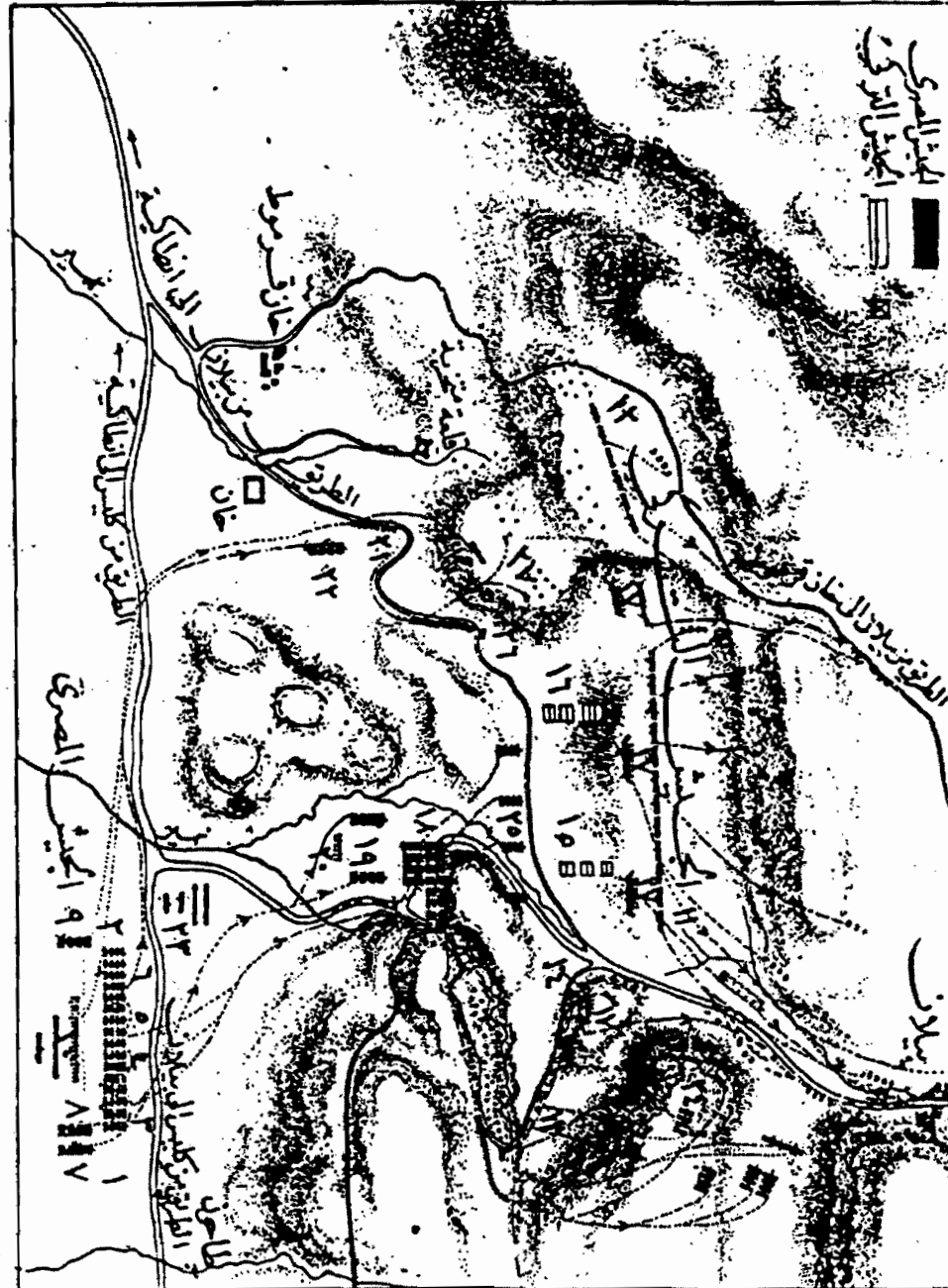
- ٤٦- نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٢٤، بغداد، ص ٣٣٣.
- ٤٧- المصدر نفسه.
- ٤٨- المصدر نفسه.
- ٥٠- محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- ٥١- يوسف ابراهيم الجهماني وآخر، المصدر السابق، ص ٧٨.
- ٥٢- كارل براون، المصدر السابق، ص ٣٣.
- ٥٣- نوال قاسم، المصدر السابق، ص ٨٤.
- ٥٤- المصدر نفسه.
- ٥٥- احمد عطية الله، مصر في الميدان، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، د.م، ١٩٤٧، ص ٦٦.
- ٥٦- مكي شبكية، المصدر السابق، ص ٣٧.
- ٥٧- محمد عبد اللطيف، حركة الاصلاح العثماني، دار السلام، بغداد، د.ت.
- ٥٨- المصدر نفسه.
- ٥٩- فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، ط ٢، بيروت، ١٩٧٢، ص ٥١٢.
- ٦٠- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٨٨.
- ٦١- عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ١٤٥.
- ٦٢- نوال قاسم، المصدر السابق، ص ٢٢.
- ٦٣- مكي شبكية، المصدر السابق، ص ٣٧.
- ٦٤- محمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٤٩.
- ٦٥- محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى، المكتبة العصرية، ط ٢، بيروت، ١٩٧١، ص ٦٢.
- ٦٦- المصدر نفسه.
- ٦٧- مجلة دراسات في التاريخ والآثار العدد السادس، بغداد، ٢٠٠١، ص ١٩.
- ٦٨- محمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٣١.
- ٧٠- عمر طوسون، المصدر السابق، ص ٣٧.
- ٧١- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٨٨.
- ٧٢- دي سيريبي: ولد في مدينة طولون، وهو مهندس بحري فرنسي له خبرة وكفاية ومهارة كبيرة في بناء السفن والأحواض والترسانات وقد عهد إليه من قبل بإنشاء سفينتين عسكريتين في مرسيليا وبعد ذلك عرض عليه أن يحضر إلى مصر ليستعان بخبرته في تطوير البحرية المصرية فقدم إلى مصر في نيسان عام ١٨٢٩، للتفاصيل ينظر: نخبة من الأساتذة المتخصصين، المصدر السابق، ص ٦٤٦.
- ٧٣- عمر طوسون، المصدر السابق، ص ٤٤.
- ٧٤- تم التعريف بها في ثنايا البحث.
- ٧٥- حمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٤٧.
- ٧٦- المصدر نفسه.
- ٧٧- المصدر نفسه.
- ٧٨- نوال قاسم، المصدر السابق، ص ٢٢.
- ٧٩- محمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٣١.
- ٨٠- احمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٢٢.
- ٨١- كارل براون، المصدر السابق، ص ٣٣.
- ٨٢- عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ٩٠.
- ٨٣- لطيف محمد، المصدر السابق، ص ٣٤.
- ٨٤- المصدر نفسه.
- ٨٥- المصدر نفسه.
- ٨٦- للتفاصيل عن دور رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون حول مسألة الاستقلال ينظر: نخبة من الأساتذة المتخصصين، المصدر السابق، ص ٦٤٦.
- ٨٧- محمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٤٤.
- ٨٨- المصدر نفسه.
- ٨٩- محمد فؤاد، المصدر السابق، ص ٧٦.
- ٩٠- المصدر نفسه، ص ٣٣.
- ٩١- المصدر نفسه.
- ٩٢- محمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٣٢.
- ٩٣- حمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٤٧.



الملاحق



خارطة بلاد الشام



خارطة معركة بيلان